اقليم كركوك المستقل

الطبعة الأولى
سنة ٢٠١٩

فكري سياسي

تأليف واعداد
علي بلاوالي

إقليم كركوك

المستقل

الطبعة الأولى

سنة ٢٠١٩

فكري سياسي

تأليف واعداد

علي بلاوالي

الفهرس

تمهيد	صفحة ٧
المقدمة	صفحة ٩
الفصل الأول: نبذة تاريخية عن كركوك	صفحة ١١
الباب الأول: تاريخ كركوك قبل ٢٠٠٣\١٠٤\٠٩	صفحة ١٢
الباب الثاني: كركوك بعد ٢٠٠٣\١٠٤\٠٩	صفحة ١٣
الباب الثالث: احتلال الموصل من قبل داعش واجزاء من المحافظات المختلفة عليها	صفحة ١٤
الباب الرابع: ما بعد احداث ٢٠١٧/١٠/١٦	صفحة ١٥
الفصل الثاني: مشروع إقليم كركوك	صفحة ١٧
الباب الاول: اقليم كركوك	صفحة ١٨
الباب الثاني: خصوصية اقليم كركوك	صفحة ١٩
الفصل الثالث: إدارة إقليم كركوك	صفحة ٢٣
الباب الاول: توزيع الموارد	صفحة ٢٣

الباب الثاني: تنويع الموارد	صفحة ٢٤
الباب الثالث: طبيعة الإدارة السياسية في إقليم كركوك	صفحة ٢٦
الباب الرابع: طبيعة العلاقة بين الرئاسات الثلاث	صفحة ٢٩
الباب الخامس: بناء مؤسسات محلية ادارية جديدة في كركوك	صفحة ٣١
الباب السادس: تأسيس جيش وقوى امن وطنية	صفحة ٣٣
الفصل الرابع: دستور اقليم كركوك وعلاقته بالحكومتين	صفحة ٣٥
الباب الاول: دستور اقليم كركوك	صفحة ٣٥
الباب الثاني: العلاقة بين اقليم كركوك مع الحكومتين	صفحة ٣٦
الباب الثالث: علم الاقليم	صفحة ٣٧
الباب الرابع: احزاب اقليم كركوك	صفحة ٣٨
المراجع	صفحة ٤١

تمهيد

كركوك مدينة التأخي التي ينادي بها الجميع رغم النزاع القومي والمنافسة الحادة عليها مما كان سببا في عدم استقرار أمنى واقتصادي واجتماعي، وقوتها ونجاحها في الاخوة الحقيقية الصادقة العابرة للانتماءات.

الموارد الطبيعية المتوفرة في كركوك لم يستفد منها استفادة حقيقية طوال سنوات بل تحولت في كثير من الفترات الى ضرر واذية لأهل كركوك وكل ذلك نتيجة الصراع الذي لم ينتهي ولن ينتهي بوضعه الحالي.

الكل له الحق في الموارد الطبيعية لكركوك وهذا واجب الاخوة التي ليس فقط بين قاطنين كركوك من كافة الطوائف وكذلك مع جيرانهم وإخوانهم في البلد الواحد المتعدد.

المقدمة

تتنوع الاقتراحات حول قضية كركوك لوجود أكثر من مركز للقرار محلي وإقليمي بل حتى عالمي ولكن يبقى حل قضية كركوك يقرره أهالي كركوك ليحددوا مصير المحافظة مع اعتبار لوضع البلد ولخصوصية كركوك والقوى المحلية لنجاح التغيير وديمومته بل وحتى لعكس نجاحها الى مناطق أطراف كركوك باسرها لتكون بذلك عاصمة المنطقة السياسية والثقافية والعلمية والصناعية.

ضرورة ومقتضيات الحاضر والمستقبل إذا ما نضرنا الى قضية محافظة كركوك تحتم جعل كركوك إقليم مستقلا بصلاحيات واسعة تربطها علاقات ومصالح قوية مع الحكومتين في بغداد واربيل.

سوف نبحث في هذا الكتاب موضوع إقليم كركوك المستقل بدراسة الأسباب وعوامل النجاح والاقتراحات حول طبيعة النظام السياسي وتقاسم الموارد والاستفادة منها بشكل شفاف وواضح ومدروس.

الفصل الأول: نبذة تاريخية عن كركوك: -

محافظة كركوك ومركز المحافظة (مدينة كركوك) جزء من دولة العراق حاليا وقديما كانت تسمى ارابخا وهي مدينة تاريخية عمرها أكثر من ٥٠٠٠ سنة حيث تتالت عليها العديد من الامبراطوريات مثل البابليين والاشوريين والسلوقيين والبارثيين والساسانيين والعرب المسلمون والسلاجقة وأخيرا العثمانيين ومن ثم نشوء الدولة العراقية.

شهدت كركوك معارك عديدة بين تلك الامبراطوريات المتصارعة التي سيطرت على كركوك وتعاقبت على حكمها وهذا يكفي ما نعرفه عن تاريخ كركوك لكونه أصبح من الماضي وهذا لا يعني اننا لا نهتم بالتاريخ ولكن يجب علينا التركيز على التاريخ القريب الذي له الأثر الواضح على وضع كركوك الحالي، لذلك سوف ندرس تاريخ كركوك قبل ٢٠٠٣\١٠\٩ (تاريخ سقوط النظام) وبعده، وأخيرا ظهور داعش (الدولة الإسلامية **المزعومة** في العراق والشام)

الباب الأول: تاريخ كركوك قبل ٩ ٤١٠ ٣١٠ ٢٠٠٣ : -

كانت كركوك محافظة عراقية عليها ومالها من ظلم وسوء الإدارة واهمال متقصد في بعض المجالات ومنها الخدمية وانحياز الدولة لفئة أكثر من الأخرى واستخدام سلطة الدولة لتغيير ديمغرافية المحافظة.

على الرغم من وجود بعض الجوانب الإيجابية ولكن بشكل عام كانت محافظة كركوك ليست بالجيدة من ناحية الخدمات بالإضافة الى مصادرة الأراضي بحجة حاجة الدولة اليها للمشاريع الخدمية او لاستخدامات الأخرى سوآءا العسكرية او الصناعية فيما بعد يتم توزيعها والتعاقد مع اشخاص هم ليسوا من كركوك او منها ضنا من الدولة لموالاتهم لها مع طرد او ترحيل مالكيها الأصليين منها بالإضافة الى العمليات الترحيل القسري وحتى نقل اجباري متقصد لبعض من الموظفين خارج المحافظة وليس لأسباب حقيقية بل للشبهة والشك والحيطة حسب ظنهم.

وهناك الكثير من القضايا التي لا تقبل الشك بكونها غير عادلة ومؤلمة بحق اهل كركوك مثل الاعدامات والمضايقات في الحياة العامة.

الباب الثاني: كركوك بعد ٢٠٠٣\١٠٤\٠٩ : -

بعد سقوط النظام من قبل قوات الولايات المتحدة الامريكية و الغاء الكثير من الأنظمة و القوانين و حل الوزارات ، حدث فراغ كبير في العراق و في كركوك أيضا و ذلك في ليلة و ضحاها تغير الأشخاص الذين كان في يدهم زمام امر كركوك و بصورة مفاجئة مع مجيئ قوات الولايات المتحدة الامريكية و حدوث حالات سرقة للدوائر الحكومية و المواطنين و شلل و انهيار تام في الدولة، واستمر هذا الوضع على ما عليه و استمر الصراع و بحده بظهور قوى جديدة و عسكرية و سياسية، تذبذب الوضع العام للمحافظة بين مستقر نسبيا الى غير مستقر مثل عمليات الخطف للأفراد بالإضافة الى الهجمات الإرهابية و التفجيرات التي أدى الى ضحايا بين المدنيين و العسكريين و كل ذلك بسبب التسيب الأمني وحالة عدم الاستقرار في البلد.

بعد انسحاب ومغادرة القوات الامريكية من العراق سنة ٢٠١١ بقت كركوك تحت سيطرة الحكومة المركزية في بغداد سياسيا واقتصاديا.

الباب الثالث: احتلال الموصل من قبل داعش واجزاء من المحافظات المختلفة عليها: -

بعد سقوط الموصل بيد داعش مع انسحاب القوات الحكومية العراقية و قعت المناطق الغربية و الجنوبية من محافظة كركوك بيد داعش و تقدمت قوات البيشمركة للدفاع عن كركوك من خطر داعش وتشكلت قوات الحشد كذلك للدفاع عن كركوك ايضا وتغيرت بذلك الكثير من التوازنات السابقة في المحافظة (السياسية، العسكرية، الاقتصادية و الديمغرافية) و أدى الى ظهور مراكز قوى جديدة وهجرة السكان من مناطق تسيطر عليها داعش الى مناطق اكثر امنا في كركوك و المحافظات الأخرى، و برغم انحصار داعش و خسائرها في كركوك و في بقية عموم العراق يبقى اثار التغيرات التي جاءت مع داعش لسنين و عقود اذا ما لم يتم التعاطي معها بصورة صحيحة.

الحديث عن تحسن الوضع الراهن في وقت قصير بدحر داعش غير صحيح و سليم او فرض امر واقع جديد بوجود التحديات الجديدة التي ولدت مع قدوم داعش على الساحة امر صعب و خطير حيث ان الوضع الملتهب و المشحون سوف يستمر لمدة طويلة حتى لو حدث رخاء مادي نسبي و امني لان الجرح الذي تركه داعش عميق و خطير لذلك هناك الحاجة الى الحوار و التفاهم لحل القضايا التي منها كركوك و إدارة كركوك و تبعيتها مع احترام رئي المواطن الكركوكي بعد اصلاح الوضع الأمني و عودة الأهالي الى مناطقهم و معالجة اثار السنوات السابقة و ذلك لتأثيراتها السلبية على واقع كركوك من الناحية الاجتماعية و التعايشي.

الباب الرابع: ما بعد احداث ٢٠١٧/١٠/١٦: -

بعد تحرير قضاء الحويجة و باقي المناطق المحتلة في كركوك من داعش من قبل الجيش العراقي و الحشد الشعبي ومع اجراء الاستفتاء الاحادي الجانب من قبل سلطات اقليم كوردستان في المناطق المختلفة عليها (التي تسمى بالمتنازعة عليها في الدستور العراقي) حدثت خلافات خطيرة بين الحكومتين في بغداد و اربيل و ادت في النهاية لحدوث عمليات عسكرية محدودة في كركوك وكانت نتيجتها انسحاب قوات البيشمركة و رجوعها تقريبا الى الحدود القديمة للإقليم قبل الاحتلال الامريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ وادى الى تغيير جذري في كركوك ومع الاسف هذا الشيء الذي حدث كان متوقعا للعديد من الاسباب التي تجمعت لعدم معالجتها بصورة صحيحة و عادلة بالإضافة الى التدخلات الإقليمية و التي لا يمكن انكار وجودها و بصورة قوية و فاعلة.

الان وقبل كل شيء ثبت لكافة اهالي كركوك ان ليس هناك حل اخر في كركوك الا بان يكونوا يدا واحدة في قضية مركزية محورية الا وهي جعل كركوك اقليما مستقلا بصلاحيات واسعة وبمعاونة ومساعدة اشقائه في الوطن الواحد العراق لغلق صفحات سنوات كثيرة من تاريخ كركوك التي كانت فيها سببا لنشوء الصراعات المحلية والاقليمية وعلى مدى التاريخ القديم والحديث بطريقة ترضي الجميع ولمصلحة الجميع بالقضاء على كافة الاطماع الغير الشرعية او الصعبة التحقيق.

الفصل الثاني: مشروع إقليم كركوك: -

الباب الاول: اقليم كركوك: -

معنى كلمة إقليم هي منطقة متميزة جغرافيا ولكركوك خصوصية جغرافية واضحة متمثلا بهضبة كركوك.

التحديات الجديدة التي ولدت مع ظهور داعش والصراعات الإقليمية والعالمية في المنطقة تفرض على ارض الواقع تحويل كركوك اقليما مستقلا ذات صلاحيات واسعة للإدارة نفسها بمساعدة ودعم اخوانه وشركائه في الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بل هي بذلك تكون الحل للقضايا العالقة ونموذج استقرار إقليمي وأحد أسباب نجاح مشروع اقليم كركوك.

الاتفاق على توزيع الموارد النفطية لكركوك مع اخوانه واهله في الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان هو مفتاح الحل للمشاكل التاريخية للمنطقة ونقطة تحول في استقرار المنطقة برمتها.

هذا الحل ليس لسنوات معدودة بل ستكون حلا للأجيال القادمة إذا ما تم في جو من التفاهم والتآخي وسوف يغير الوضع الى الافضل وتكون كركوك بذلك مثل النجمة الساطعة التي تنشر اشعتها بكل اتجاه وتتحول الى محور للاستقرار.

كون الإقليم المنشود لكركوك إذا ما تم الاتفاق عليه سوف ينفتح للعالم وتحتاج بذلك مؤسسات جديدة لتنظيم الوضع الجديد وهذا كله سيؤدي الى

حركة سياسية واقتصادية ووظائف جديدة مما ينعكس إيجابا على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في كركوك وسببا في حركة ورغبة للشركات العالمية الاستثمارية للقدوم والاستثمار في كركوك بعد ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني.

الباب الثاني: خصوصية اقليم كركوك: -

لكل تجربة جديدة خصوصية، كذلك مشروع انشاء إقليم كركوك حيث إدارة كركوك من قبل أهلها بصورة مباشرة سوف تنعكس إيجابا على استقرار المحافظة دون الحاجة لمخاطبة بغداد او أربيل لقضايا بسيطة يمكن معالجتها من كركوك و ادارتها و حتى في قضايا اكبر في حال كونها لا تمت بصلة مع الاتفاقيات المبرمة من قبل اقليم كركوك مع الحكومتين في بغداد و أربيل و ذلك يعني ان تكون كركوك دولة و لكن داخل دولة بنظام هجين يتفق عليه و تكون لها قواتها العسكرية و الأمنية الخاصة بها و لا ترتبط بأي قوى أخرى وتتم ادارتها من قبل إدارة كركوك المشتركة ممثلة بالتنوع الذي يحتويه كركوك ضمن دستور موحد متفق و مصوت عليه من قبل مواطني إقليم كركوك.

التغيرات التي حدثت بعد سيطرة داعش على أجزاء من كركوك كان مؤشرا قويا على هشاشه الوضع في كافة جوانبها و حتى بعد انتهاء داعش و في حال عدم حل قضية كركوك بطريقة سلمية و حضارية سيؤدي الى انفجار الوضع الأمني الى حد يصعب السيطرة عليه، قد تكون هناك حاليا نوع من الاستقرار النسبي و لكن ذلك لا يعني ان يستمر هذا الوضع لكون موقع كركوك جغرافيا واقعة في نقطة تتلاقى فيها الحضارات و الطوائف و الأديان بحدة التنوع و تداخله الذي لن ينتهي ويتغير بسهولة لذلك و لضمان مستقبل امن لكركوك من الأفضل بل قد يكون الحل الوحيد الذي يتواجد حاليا بجعلها اقليما مستقلا مسالما تعترف بانتمائها الى منطقتها و مكوناتها.

ليس هناك جهة او جهات متضررة اكثر من الأخرى في كركوك بل الجميع خاسر و متضرر بالوضع الذي عليه كركوك الان و يجب ان تكون الموارد الطبيعية في كركوك دور في تعويض العوائل المتضررة و ذلك بتوفير الدعم المادي و المعنوي للذين تضرروا من العمليات العسكرية او القوانين التعسفية للحكومات السابقة الغير العادلة و ذلك بعد دراسة الوضع

الاجتماعي دراسة شاملة و شفافة و دقيقة و بصورة ذكية حيث ان الأبناء غير مسؤولين عن قرارات ابائهم و لا يجب ان يعاقبوا لذنب لم يقترفونه، و بذلك تحل اغلب المشاكل الاجتماعية في كركوك و يولد نوع من التوازن الاجتماعي.

اما في جانب الوظائف والتعيينات يجب على إدارة كركوك بعد اقلمتها سن قوانين يضمن حقوق أصحاب الشهادات المعترفة والمعتبرة في التعيينات للمؤسسات الحكومية حسب ضوابط عادلة منصفة بعيدة عن المحسوبية وتقديم الدعم المالي او توفير وظائف للذين لا يمكن استيعابهم في دوائر الدولة بالقطاع الخاص وهذه مسؤولية الإدارة في كركوك وإحدى أسباب نجاحها.

يجب استخدام التكنلوجيا و الحوكمة في ادارة الدولة مثل جعل التقديم للتعيينات عن طريق للأنترنيت ضمن ضوابط محددة و تكون بذلك الطريقة الوحيدة للتعيين بل حتى يتم مراجعة كافة التعيينات السابقة في كركوك للكشف عن التجاوزات و الأخطاء، قد يتساءل القارئ لماذا التركيز على قضية التعيينات و ما اهميتها لإنجاح مشروع اقليم كركوك، حيث من المعلوم ان جزء كبير من الميزانية السنوية المالية تذهب الى رواتب الموظفين و بذلك يمثلون شريحة كبيرة من سكان كركوك و سيكونون بدورهم سببا في الحركة الاقتصادية و بذلك تعتبر من احدى المحركات الرئيسية للاقتصاد في اقليم كركوك وايضا لضمان التوزيع العادل للموارد بين من يستحقه من مواطني كركوك و معالجة الاخطاء السابقة.

اما بالنسبة لقضية القاطنين في كركوك و الذين هم ليسوا ضمن إحصاء ١٩٥٧ للمناطق التي تتبع لمحافظة كركوك الحالية يجب دراستها بصورة عقلانية و إنسانية حيث من الطبيعي ان يحدث حركة للأفراد من منطقة الى أخرى او من القرية الى المدينة و لكن ان يكون للدولة او لأحزاب دور سلبي في حركة سكانية غير طبيعية لغايات سياسية للتغيير الديمغرافي في كركوك، هنا يجب إعادة النظر في القوانين السارية و

معالجة الأخطاء التي حصلت في الماضي بدون نسيان الشق الإنساني للموضوع و معالجتها بطريقة ذكية و عملية، مثلا تتم تقديم تعويضات مالية للذين يقطنون في ممتلكات الدولة بعد سحبها منهم و كذلك التمييز بين المتجاوزين على أملاك الدولة و أراضيها من سكنة كركوك الأصليين و القادمون اليها مع الاهتمام و مراعة تصميم مدينة كركوك و خلق توازن و هذا يقع على عاتق الأشخاص المختصون في هذا الموضوع مع مراعاة خصوصية المناطق الجديدة مع إمكانية ابقائها و تطويرها.

مدينة كركوك جميلة ومنظمة ضرورية لتكون مدينة عالمية و من غير المعقول وجود مناطق و احياء جديدة مبنية بصورة غير منظمة و بدون دراسة شاملة في السنوات الأخير السابقة، او استغلال الأراضي الفارغة بين الاحياء القديمة التي تم ابقائها لبناء المدارس و الدوائر و الحدائق الضرورية لجمال مستقبل كركوك، كذلك الحال للأراضي الزراعية التي تتم التجاوزات عليها و تحويلها الى بيوت سكنية في القرى و الأرياف و لذلك يجب دراسة إمكانية جمع المنازل في منطقة واحدة اذا امكن لاسباب عديدة منها التنظيمية و الخدمية و الأمنية، علما هذه التجاوزات منتشرة بشكل واسع في كافة اجزاء محافظة كركوك و في العراق كذلك.

يجب الاهتمام في التصميم والتخطيط العمراني في كركوك بحث تكون من أربع ابعاد من تصميم شوارع وبنى تحتية معاصرة مع ابنية حديثة بطراز معماري خاص بكركوك والاهتمام بمنظر كركوك من الأعلى بتنظيم وترتيب أسطح المنشئات ودور المواطنين حسب معاير ملزمة بالإضافة الى رفع معايير البيوت المبنية من خاصية العزل الحراري والصوتي وتقليل استهلاك الطاقة بالإضافة الى توعية المواطنين والمؤسسات بضرورة الالتزام بهذه المعايير التي تخص إقليم كركوك المستقل و الأهم ان تكون التصاميم الجديدة تخاطب حاجة كافة المواطنين أطفال شيوخ كبار شباب من كافة الاعمار و بتصميم هوية معمارية خاصة لكركوك.

احدى أسباب نجاح مشروع إقليم كركوك هو خلق رابط و دافع قوي بين مواطني كركوك لجعلهم يختارون كون كركوك اقليما مستقلا و ذلك بمطمئنة مكوناتها من خلال تحسين الوضع الاقتصادي للمواطن بتوفير الوظائف و الاستثمارات التي تؤدي الى حركة اقتصادية قوية و ثابتة مبنية على أسس متينة تزيد من موارد كركوك المالية، كذلك يجب تحسين الوضع الأمني و الحرية الاجتماعية للمحافظة على إقليم كركوك بالاعتماد على إمكانيات مواطني كركوك في تأسيس جيش و شرطة من أهالي كركوك حصرا من المناطق التي ترتبط به (إحصاء ١٩٥٧) بزرع روح التسامح و الاخوة الصادقة الحقيقية.

اي عملية تحدث فيها تغيير مثل جعل كركوك اقليما مستقلا يجب ان لا يصحبها اية عمليات استفزازية او انتقامية و بأية صورة كانت بل يجب ان تعمل السلطات الحكومية و بقوة القانون و هي الجهة الوحيدة لحل الخلافات و القضايا و بجميع اشكالها، مع الاسف حدث خروقات كثيرة لهذه الاسس في السابق و ذلك لأسباب عديدة منها ضعف الحكومة و وجود اشخاص فاسدين بالإضافة الى جهل بعض المواطنين و عدم وجود ثقة بعمل الحكومة لذلك يجب على حكومة اقليم كركوك المستقل معالجة مشكلة الفساد و توعية المواطنين بالقوانين وبكيفية وطرق منع حالات الفساد من الانتشار بذكر المخاطر على المصلحة العامة للوطن و بطريقة واضحة و فعالة بالإضافة الى دوائر لمراقبة مدى شفافية اداء الحكومة في اقليم كركوك المستقل.

الفصل الثالث: إدارة إقليم كركوك: -

إدارة إقليم كركوك تحتاج الى إرادة عند القائمين عليها بالإضافة الى الموارد المالية والخبرات الإدارية والقانونية حيث لن تبقى كركوك بنظامها الحالي هي نفسها كركوك بنظامها الجديد لذلك توعية أهالي كركوك وموظفي الدولة بذلك يعد من المسائل المهمة والضرورية لنجاح إدارة إقليم كركوك وجعل كركوك مثال يحتذى بها وعلى كافة الأصعدة.

الباب الاول: توزيع الموارد: -

كركوك مدينة غنية تربطها رابط الاخوة مع المحافظات التي تجاورها ضمن البلد الواحد العراق لذلك على الأخ الصالح ان يساعد اخاه، ولكن كيف؟

الوضع السياسي الحالي في العراق والتي تخص كركوك هي وجودها ضمن الدولة العراقية الاتحادية بعاصمتها بغداد من جهة وحكومة إقليم كوردستان العراق من جهة أخرى وكل منهما لها امتدادها في كركوك ولذلك من الأفضل تقاسم موارد كركوك في مشروع والتي هي مشروع إقليم كركوك لحل كافة الخلافات، بل سيكونان بذلك بمثابة الابوين لهذا المشروع، ومن مصلحة كركوك عندها تكون مع حكومة عراقية اتحادية وحكومة إقليم كوردستان قويتان مستقرتان.

توزيع موارد كركوك النفطية الى ثلاث حصص متساوية حصة للإقليم وحصة للحكومة الاتحادية وحصة لإقليم كوردستان مع بقاء البترول دولار لكل برميل مستخرج من كركوك كحصة منفصلة لكركوك مع حق معالجة وتكرير النفط من خلال تأسيس شركة نفط كركوك لإقليم كركوك المستقل وتكون الأساس لكافة الفعاليات النفطية والعمليات المساندة لها وتدار من قبل حكومة إقليم كركوك.

تبقى موضع الموارد الطبيعية الاخرى في كركوك ملك أهالي كركوك وحدهم وهم يقررون مصيرها وطريقة استغلالها ولهم الحرية وذلك بعد تحديد حدود إقليم كركوك وتوضيحها ضمن دستور إقليم كركوك والذي من المرجح ان تكون نفس حدود محافظة كركوك الحالية لكون الحدود الإدارية القديمة من الصعب اعادتها عمليا وتحتاج الى معرفة راي أهالي تلك المناطق والتي قد تكون بالغالب مع عدم إعادة مناطقهم إداريا الى كركوك للمسائل التنظيمية التي تعودوا عليها ومحتمل ان تكون لهم تطلعات خاصة بهم.

الباب الثاني: تنويع الموارد: -

الاعتماد الحصري على الموارد النفطية لإدارة اقتصاد كركوك مسالة تؤدي الى اقتصاد هش وغير متين لكركوك لذلك يجب تنويع الموارد المالية ولكن كيف؟

افضل حل هو بوضع قوانين ضريبية ذكية يأخذ الضريبة من الأفراد و الشركات و المشاريع الذين لهم دخل اكثر من الاعتيادي فمثلا لكل فرد له منزل يؤويه و سيارة لتنقلاته يعني كونه متمكن ومن الطبقة الوسطى التي يجب ان تزداد اعدادهم في كركوك بل يجب ان تكون من احدى الأهداف الرئيسية لإقليم كركوك و لكن عند وجود اكثر من مصلحة او منزل او سيارة لشخص و احد هنا يجب اخذ الضريبة بمقدار الذي يحدده قانون الضريبة المستوحى من دستور إقليم كركوك، كذلك للشركات و المشاريع الكبيرة و المتوسطة الموجودة حاليا او التي سوف تتم اقامتها يجب اخذ الضريبة و حسب حجم الشركة و تأثيرها على البيئة بل يجب سن القوانين لتجعل جزء ال ٥١ % للمشاريع الاستثمارية الضخمة حصة لإقليم كركوك و لكن لهم الحرية الإدارة مع تحديد نسبة لا تقل عن ٨٥ % من سكنة كركوك (إحصاء ١٩٥٧) كموظفين في تلك الشركات و في حال رفع تلك النسبة الى ١٠٠ % يتم تخفيض الضريبة لتلك الشركات و الغاية

من ذلك التشجيع لاستخدام الكفاءات من أهالي كركوك من الخريجين و بكافة الاختصاصات.

دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة وتهيئة الظروف المناسبة لها للاستمرار بترتيب الوضع الصناعي والاقتصادي بتوفير الأجواء التنافسية لكونها سوف تمثل عماد الاقتصاد في إقليم كركوك ويجب دعمها من قبل الحكومة بتقليل الضرائب عليها وتقديم الدعم التوعوي وتخصيص الأراضي وحسب معايير عالمية لها.

جعل إقليم كركوك منطقة امنة للمستثمرين تعني وجود قوانين وشفافية في التعاملات المالية والادارية مع توفير الامن للشركات الاستثمارية، ويجب ان يتعامل المستثمر مع الجهات الحكومية بصورة واضحة للطرفين دون الحاجة الى طرف ثالث او رابع بمعنى اخر ان لا تكون هناك جهة او طرف معين تحسب نفسها دولة او جزء من دولة لها حق تقرير الاستثمار في كركوك او التعامل مع الشركات لذلك يجب ان تتم عملية الاستثمار في جو من الشفافية والوضوح لأهالي كركوك وبموافقتهم وهنا يأتي أهمية نوع الإدارة السياسية في كركوك.

كذلك يجب تقييم المشاريع الاستثمارية الحالية الموجودة على ارض الواقع لمعرفة مقدار فائدتها ونجاحها لدراسة الغائها او المساعدة في تطويرها لمواكبة نظرة وخطة إدارة كركوك للمرحلة التي تتحول فيها كركوك الى إقليم مستقل وتدير نفسها بنفسها.

إقليم كركوك المستقل بحاجة الى إدارة وطنية للمسائل المالية ولنجاح هذا من الأفضل انشاء بنك إقليم كركوك المستقل للمساهمة في تطوير الاستثمار وإدارة أموال إقليم كركوك بالصورة الصحيحة وتدار من قبل حكومة إقليم بصلاحيات محددة وبشفافية.

واردات إقليم كركوك لن تكون من الموارد الطبيعية التي توجد في كركوك بل هناك واردات مشتركة مع الحكومة الاتحادية مثل واردات المنافذ البرية و البحرية و الجوية اذا صح التعبير و أي مورد اتحادي اخر و ذلك لكون إقليم كركوك داخل المنظومة الاقتصادية للحكومة الاتحادية بخصوصية محددة و متفق عليه و متوافق مع دستور إقليم كركوك المصادق عليه من قبل برلمان إقليم كركوك، على سبيل المثال الحكومة الاتحادية هي المسؤولة عن عمليات بيع النفط من كركوك بالأسعار و المعايير الدولية بهذا الخصوص قبل ان يتم توزيع هذه الموارد حسب النسب المتفق عليه.

طبيعة النظام الاقتصادي الهجين لإقليم كركوك يجب ان تكون لفائدة أهلها وتحسن من الوضع الاقتصادي وتعزز عملية إعادة بناء المدينة والقرى باستخدام أحدث الأساليب والتقنيات المتوفرة على مستوى العالم وهذا الاقتصاد القوي والمنتعش ليس لمنافسة أحد بل لمعالجة حاجات اهل إقليم كركوك المستقل.

الباب الثالث: طبيعة الإدارة السياسية في إقليم كركوك: -

هناك طرق و تجارب كثيرة لأداره إقليم كركوك في العالم يمكن الاستفادة منها ولكن مع فهم خصوصية كركوك بطبيعة ادارتها الهجينة نتيجة علاقاتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية مع حكومتي بغداد و أربيل لذلك و بكل بساطة من الأفضل إبقاء إدارة كركوك بوضعه الحالي من الناحية الادارية المحلية ليتم تغيرها في المستقبل و ذلك لتجنب الارباك و الإشكالات التي قد تحدث مع التغيرات الجذرية لمشروع إقليم كركوك و لكن يضاف الى إقليم كركوك دوائر و مؤسسات حكومة إقليم كركوك و التي تكون المسؤولة و صاحبة الشأن في إدارة العلاقة بين إقليم كركوك و الحكومة في بغداد و أربيل و العلاقات الخارجية ولا يمكن بناء أي نوع من التواصل بين دوائر اقليم كركوك و بين شركائها في البلد الواحد دون العبور بمؤسسات حكومة اقليم كركوك و هذا احد أسباب نجاح و قوة ادارة حكومة إقليم كركوك.

حكومة الإقليم في كركوك نظام ديمقراطي يعتمد على التصويت الحر للمواطنين (إحصاء ١٩٥٧) ضمن الحدود الاقليم في إدارة نفسها وتعتمد النظام الرئاسي مع وجود برلمان فعال ورئاسة للسياسات العليا بسلطات واسعة، وهذا يعني وجود ثلاث جهات رئيسية في قيادة إقليم كركوك والتي سوف تتم توضيحها كالتالي: -

أ- رئيس الاقليم: -

حكومة إقليم كركوك تتم تأسيسها بانتخابات حرة لمواطني كركوك (إحصاء ١٩٥٧) حيث يقدم المرشحين لرئاسة حكومة إقليم كركوك و الذين يجب ان يكونوا من الأشخاص المعروفين بالنزاهة و الأمانة و حاصل على شهادة معترفة و معتبرة و لا يحمل جنسية اجنبية و ان يكون من أهالي كركوك الأصليين (إحصاء ١٩٥٧) و لا يمثل جهته الحزبية و يستقيل منها مباشرة مع انتخابه و تكون المنافسة بين المرشحين متساوية و يجب إيضاح تفاصيل و تكلفة الحملة الانتخابية من الاحزاب المشاركة لمفوضية الانتخابات لإقليم كركوك و يمنح المجال لكافة المؤسسات الدولية و الإعلامية الغير المنحازة و الحكومات المحلية بمتابعة الانتخابات ضمانا لنزاهتها حيث ان حرية التعبير يجب ان تكون مصانة و لكن ليس على حساب راحة الاخرين او التعدي و الافتراء بدون دليل على أي شخص كان و يجب توجيه الاعلام على ان لا تكون أداة لأذية اهل كركوك او استغلالها لغايات غير نزيهة.

.

رئيس الإقليم المنتخب يجب ان يقوم بتأسيس حكومة الإقليم فور المصادقة على نتائج الانتخابات بل حتى قبل الانتخابات يجب ان يحدد خططه في إدارة الإقليم والأشخاص الذين سوف يقوم بتعيينهم كوزراء.

ب – برلمان إقليم كركوك: -

يتم اجراء انتخابات عامة لاختيار نواب كركوك والذين يكفي ان يكون عددهم ٨٠ شخصا، تكون مسؤولياتهم كتابة دستور إقليم كركوك بالاستعانة بمستشارين وتعديل القوانين وتأسيس لجان لمتابعة عمل الحكومة بالاختصاصات التي تحددها وتتكون من رئيس البرلمان ونائب واحد.

ج – رئاسة السياسات العليا: -

هي دائرة يمثلها أحد المرشحين الفائزين في برلمان كركوك يتم اختياره من قبل البرلمان بعد التصويت عليه. له حق النقد لقرارات البرلمان والحكومة إذا ما لم تكن هناك مخالفة قانونية وعلى ذلك تتم مراجعة القرارات المتخذة وإعادة طرحها الى رئيس السياسات العليا ويكون له مكتب خاص وموظفين عاملين وحسب حاجته وتقر بقانون صادر من البرلمان.

الباب الرابع: طبيعة العلاقة بين الرئاسات الثلاث: -

نجاح العملية السياسية في إقليم كركوك بعلاقة مبنية على التفاهم وتحديد الأولوية وهي إنجاح مشروع إقليم كركوك، لذلك وكما لاحظنا فان نوع العلاقة بين الرئاسات الثلاث تكميلية وهناك توزيع للصلاحيات والمهام وهذه أحسن الطرق لإدارة العملية السياسية في كركوك وهناك الكثير من النقاط المهمة التي سوف اذكرها قد تحتوي على بعض التفاصيل لضرورة عدم تكرار التجارب الفاشلة والأخطاء التي عاشها المواطن بعد إقرار الدستور العراقي وتأسيس الحكومات ومنها:

أ- عدد الحمايات والرواتب للرئاسات الثلاث والمخصصات والصلاحيات المادية ويتم عمل جدول لها وتنشر للعلن وتصوت عليها من قبل مواطني كركوك مع دستور اقليم كركوك على ان لا تقل وتزيد الرواتب على اعلى راتب في جدول الرواتب لموظفي الدولة التي سوف يتم تحديدها بقانون.

ب - تأسيس مجلس اعلى للقضاة يتكون من كافة القضاة في كركوك ويتم اجراء انتخابات بصورة دورية سنوية بينهم لاختيار رئيس وعشرة اعضاء بأغلبية الثلثين مهمتهم الاعتراض على القوانين الصادرة من الرئاسات الثلاث او في حال وجود شكوى على موضوع من قبل أعضاء في البرلمان على وحسب القوانين السارية بالإضافة الى وضع قانون مؤقت لاختيار اعضاء البرلمان لأول مرة علما ان كركوك بحاجة الى معهد للقضاء لتخريج قضاة في كافة الاختصاصات.

ج – يتم منح حصانة محدودة ومقيدة للرئاسات الثلاث وأعضاء البرلمان وينضم بقانون ويصوت عليه من قبل مواطني إقليم كركوك حيث يجب ان لا تكون هناك حصانة مطلقة لأعضاء الرئاسات حيث في بعض المواضيع مثل التعدي على حقوق المواطن واستغلال ممتلكات الدولة لأغراض شخصية يجب محاسبتهم بقوة القانون والقضاء ودون انتظار وينضم ذلك بقانون.

د – خصوصية كركوك تفرض عليها الأغلبية المطلقة بأكثر من ثلثي أعضاء برلمان إقليم كركوك للمصادقة على القوانين الاستراتيجية وتغيرات في قوانين الدستور وذلك للتأكد ووضوح رؤية ممثلي الشعب من مواطني كركوك في القرارات في حال عدم اعتراض رئيس السياسات العليا في تمرير القوانين بالأغلبية النيابية.

خريطة طريق مقترحة للتحول الى إقليم كركوك

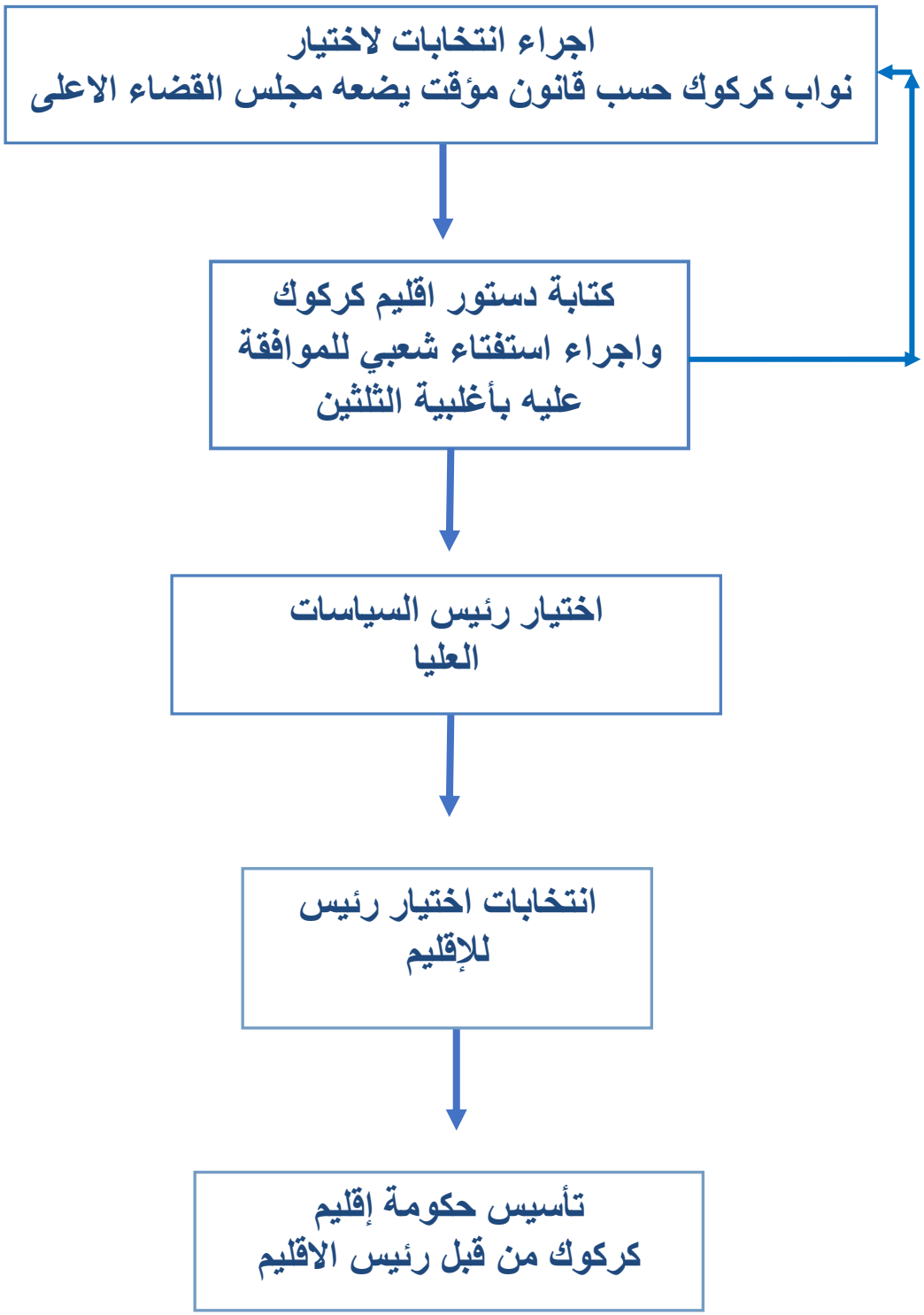

الباب الخامس: بناء مؤسسات محلية ادارية جديدة في كركوك: -

بأنشاء اقليم كركوك سوف تتولد الحاجة لدوائر ومؤسسات جديدة ولكن لحين بناء حكومة اقليم كركوك يتم ادارة كركوك بوضعها الحالي لضمان عدم حدوث اي مشاكل او اخفاقات في ادارة المحافظة للمرحلة الانتقالية والاهم من ذلك يجب توعية مواطني كركوك بالنظام الجديد.

يحتاج نظام الحكم الجديد لأبنية جديدة حسب مواصفات خاصة ومن الافضل تحديد منطقة محددة في كركوك لبناء مجمع يحتوي على الرئاسات الثلاث والوزارات وتكون مفتوحة لمواطني كركوك وذلك يعتبر من الحقوق الاساسية للمواطن.

حاجة كركوك من الوزارات في حكومة اقليم كركوك يجب ان تكون نوعية وليست كمية اي ان يتكون من وزارات قليلة ذات فاعلية عالية، وفي حالة الحاجة لأي اختصاص وزاري معيين يتم تقريب الاختصاص المعني الى الوزارات المتوفرة في حينها.

ليست هناك الحاجة لوزارات كثيرة لأسباب عدة منها حجم كركوك وكونها اقليما ضمن دولة وتقليلا للمصاريف الزائدة ولضمان جودة العمل بالوزارات وللسهولة حيث الغاية الاساسية من الوزارات تسهيل عمل الدوائر المحلية والتنسيق مع الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان وتشجيع الاستثمار البناء لخدمة مواطني اقليم كركوك والتخطيط للمستقبل.

يتم الغاء وربط كافة الدوائر التي لا ترتبط بوزارة الى وزارات اقليم كركوك وذلك لتجنب الارباك والمصاريف الاضافية مع وجود خصوصية لأنشاء بعض المفوضيات المؤقتة من منتسبي الوزارات والعامة لإجراء مهام محددة وفي اوقات محددة.

على مؤسسات و دوائر اقليم كركوك الترابط و التكامل و عدم التفرقة لترضية طرف على حساب طرف اخر بل يجب التركيز على المصلحة العامة لكركرك، فمثلا من اكبر مشاكل كركوك مدارس كركوك و التقسيمات القومية و الطائفية فيها حيث يتم في هذه المدارس تشتيت و تقسيم طلاب و شباب كركوك بدل ان يتم توحيدهم، ليس هناك اعتراض على تعليم اللغة القومية في المدارس بل يجب تشجيعها و لكن الاعتراض على تقسيم المدارس و الطلاب على اساس قومي و طائفي و هذا يخلق عدم الاندماج بين فئة الشباب و هذا امر خطير و التي يجب معالجتها في المستقبل القريب بعد جعل كركوك اقليما ليتم تربية و تحضير شباب لمستقبل كركوك، ولا يمكن ذلك الا بتوحيد المدارس في كركوك على نظام واحد مع تعليم اللغة القومية و التشجيع عليها لضمان مستقبل امن و مزدهر لكركوك.

كركوك مدينة تتعدد فيه القوميات والطوائف لذلك يجب ان تكون هناك توزيع عادل وحسب نسبة في المناصب ذات التأثير لطمأنه المكونات، حيث يمكن الاعتماد على نسبة ٣٠ % للمكونات القومية الأساسية و١٠ % للطوائف والأقليات.

يجب ان تكون إدارة إقليم كركوك المستقل حياديا في التعامل مع المواطنين بصورة عادلة وتحافظ على الحق العام ولذلك يجب على سبيل المثال تحديد دور العشائر التي تنتمي لها طبقات كثيرة من مكونات كركوك وان لا تكون لها سلطة فوق القانون وحقوق الأشخاص الذي لا ينتمون للعشائر مصونة وان لا يسمح بأي إجراءات خارج إطار القانون والدولة وحقوق مواطني كركوك في النهاية ستكون إقليم كركوك المستقل بمثابة العشيرة الكبيرة إذا صح التعبير الذي ينتمي لها كافة أبناء المحافظة

الباب السادس: تأسيس جيش وقوى امن وطنية: -

احدى العوامل الاساسية و المهمة لاستقرار كركوك تأسيس جيش قوي مطلق الولاء لكركوك و الدفاع عن اهالي كركوك و كذلك قوة الامن من الطوارئ و الشرطة و المرور و هناك طريق واحد للقيام بذلك و هو فرض التجنيد الالزامي مع مراعاة التوافق و التوزيع العادل في المراتب العسكرية بين مكونات كركوك و اختيار اصحاب الشهادات من البكالوريوس و ما فوق لشغل المناصب العسكرية العليا و الذي يجب ان تكون احدى شروطها الاساسية لبناء قوة امنية تواكب العصر و لضرورة الوقت الحاضر يتم استيعاب اصحاب الشهادات من البكالوريوس ليكونوا ضباط و قادة بعد تدريبهم و يجب الاهتمام بتسليح الجيش و القوات الخاصة كذلك يجب ان لا يختصر دور الجيش على المهام العسكرية في وقت الحرب (لا سامح الله) بل لها دور قوي و فعال في فترة السلم مع تقديم خدمات الى السكان في القرى و الارياف بتقديم يد العون لهم في حالة حدوث اي كوارث و اي خدمات اخرى بالاستفادة من موارد الجيش و هذا يؤدي الى توطيد العلاقة بين المواطن و القوات العسكرية و يكون بذلك مهام الجيش في فترة السلم خدمة اهالي كركوك.

سياسيا يجب على اقليم كركوك ان تتبنى سياسة عدم الانحياز الى اي جهة في حالة وجود حالة حرب وفقط برلمان اقليم كركوك يسمح بخروج القوات العسكرية التابعة لإقليم كركوك خارجها لان الغاية من هذه القوات هو الدفاع عن كركوك وعلى الحكومتين العراقية واقليم كوردستان مراعاة هذا القرار ودعمه.

يجب ان لا يكون اي مواطن من كركوك جزء من جهاز أمنى او عسكري يعمل في مؤسسات الحكومتين العراقية واقليم كوردستان والذين يعملون في هذه الوظائف من مسؤولية حكومة اقليم كركوك ان تجد حلا لأعاده توظيفهم في كركوك وفي حال تعذر ذلك يخيرون في العمل والسكن داخل كركوك او خارجه.

الفصل الرابع: دستور اقليم كركوك وعلاقته بالحكومتين: -

بعد اجراء انتخابات اعضاء برلمان اقليم كركوك المستقل يتم البدء بكتابة دستور اقليم كركوك والاتفاق على علم الاقليم وتوضيح العلاقة بين الحكومة العراقية وحكومة اقليم كوردستان. سوف نتحدث في هذا الفصل عن الدستور والعلاقة بين الحكومات مع بحث عن طبيعة الاحزاب التي سوف تكون فاعلة في اقليم كركوك.

الباب الاول: دستور اقليم كركوك: -

لفهم العلاقة بين الحكومات يجب ان يكون لإقليم كركوك دستورها الخاص بها و التي تعتبر الخطوط العريضة التي تصدر بموجبها القوانين و التي توضح فيها طبيعة الاقليم و نظامها السياسي و اختصارا للوقت و الموارد يمكن الرجوع الى مواد الدستور العراقي و اختيار الفقرات التي تصلح لمشروع دستور مع الانتباه على خصوصية كركوك و عدم ملائمة بعض مواد الدستور العراقي مع دستور اقليم كركوك المزمع و كذلك يمكن الاعتماد على مواد من مشروع دستور اقليم كوردستان و الذي يحتوي على مواد مفيدة، و الاهم من كل ذلك تطبيق مواد دستور كركوك والالتزام به و عدم الانتقائية عند تطبيقها و ذلك في حالة الموافقة عليه من خلال التصويت الشعبي عليه.

لخصوصية كركوك يجب توضيح طبيعة النظام السياسي وتوزيع الموارد واتفاقيات اقليم كركوك مع الحكومتين في بغداد واربيل ضمن دستور اقليم كركوك وتثبيت حقوق وحرية المواطنين وتعويض المتضررين نتيجة العمليات العسكرية وقانون للشفافية للمصاريف الحكومية ويجب على حكومة اقليم كركوك ان تكون حياديا في التعامل مع القضايا التي تتعلق بالحكومتين في بغداد واربيل.

من الضروري وضع مواد واضحة في الدستور لتشريع قوانين مهمة لمصلحة بناء اقليم كركوك مثل تشريع قانون حصر السلاح بيد الدولة مع وضع الية واضحة وشفافة للتعيينات في دوائر الدولة والكثير من المواضيع التي كان يعاني منها المواطنين في كركوك وتقوية العلاقة بين الدولة والمواطنين بالتفاهم والتعامل الجيد واحترام المكونات.

الباب الثاني: العلاقة بين اقليم كركوك مع الحكومتين وعلم الاقليم: -

حسن الجوار لا يكفي لوصف العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تربط اقليم كركوك مع اخوته في الحكومتين بل هناك تفاهم و دعم مشترك بين الجهات الثلاث وتبادل للمعلومات و الخبرات و حرية حركة البضائع و الافراد وحسب ضوابط توضح من قبل ادارة اقليم كركوك، من المهم وجود علاقة قوية بين الحكومات بل هي واجبة و ضرورية لإنجاح تجربة اقليم كركوك لكونهما (الحكومتين في بغداد و اربيل) دور في اقامة اقليم كركوك و احد اسباب نجاحه و رغم العلاقة القوية و الاساسية فهناك حرية الادارة و اتخاذ القرارات من قبل حكومة اقليم كركوك و بوجود ديوان مراقبة يتكون اعضائها من ثلاث اطراف هم الحكومتين بغداد و اربيل مع حكومة اقليم كركوك حيث يكون مسؤولية ديوان الرقابة هذه تقيم حكومة الاقليم مع مدى تطبيقه مواد الدستور و يكون دورها رقابيا و ضمن صلاحيات محددة توضح في دستور اقليم كركوك حيث ان الغاية منها ضمان شفافية عمل حكومة الاقليم و طمأنة كافة الاطراف و ضمان حيادية اقليم كركوك، و يبقى القرار الاخير في الادارة بعاتق حكومة اقليم كركوك و هي صاحبة القرار النهائي في اتخاذ القرارات وتبنيها.

الباب الثالث: علم الاقليم: -

اي نظام سياسي واداري جديد يحتاج الى علم كإشارة او علامة توضحه في منطقته، فعلم اقليم كركوك الذي سوف يتم الموافقة عليه من قبل برلمان اقليم كركوك يعتبر العلم الرسمي الوحيد الذي سيعتمد في المدارس والبنايات الحكومية والمناطق العامة ويمنع ان يعلو عليه علم اخر او أكبر منه او تتداول اي علم اخر باستثناءا الدوائر الاتحادية.

الصورة رقم ١ مقترح علم لإقليم كركوك

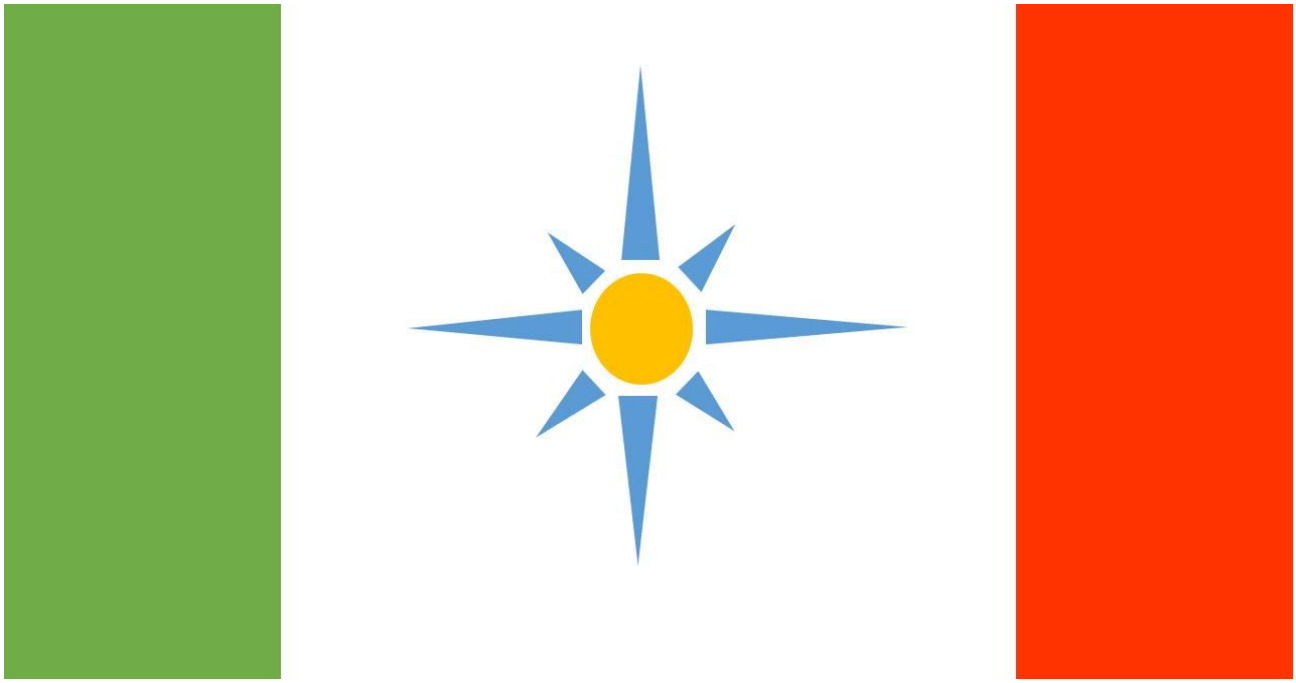

صورة رقم ١

اللون الاحمر الفاتح والسمائي الفاتح والاخضر الفاتح تمثل المكونات الموجود في اقليم كركوك والشكل الدائري التي تتوسط العلم تمثل كركوك وبأطراف هذه الدائرة ثمان اشعاعات على شكل مثلثات مدببة أربع كبيرة الحجم واربعة اخرى صغيرة تمثل التنوع في كركوك.

الباب الرابع: احزاب اقليم كركوك: -

كركوك مدينة متعددة قوميا ودينيا لها خصوصية وبطبيعتها تختلف جزريا عن اية محافظة عراقية ولذلك فان اي حزب سياسي يتأسس في اقليم كركوك المستقل يجب ان تكون على اسس معينة لضمان استقلال ووطنية هذه الاحزاب لضمان نجاح اقليم كركوك المستقل ومن هذه الاسس: -

١- الاحزاب الرسمية المصادقة عليها في اقليم كركوك يجب ان لا تكون مرتبطة بأي حزب خارج اقليم كركوك او ارتباط مع أي بلد اخر مهما اختلفت صور هذه العلاقة.

٢- التمويل المحلي الحكومي للأحزاب ومنع اي تمويل خارجي سوآءا من داخل العراق او خارجه ويجب على الحكومة في اقليم كركوك متابعة عمل الاحزاب.

٣- يجب ان لا يتم تأسيس الاحزاب على اساس قومي او ديني او طائفي بل ويجب منع هكذا احزاب وهذا لا يعني التعدي على حرية الافراد حيث ان كل شخص حر في انتمائه من الافضل جمع تواقيع لعدد ٥٠٠٠ شخص من مواطني كركوك المستقلين الذين لا ينتمون الى أي حزب اخر لتأسيس حزب في اقليم كركوك المستقل.

٤- يجب ان تكون هناك رقابة حكومية على فعاليات الاحزاب وجميع ما يرتبط بها من نقابات او منظمات.

٥- لا يتم دفع رواتب لمنتسبي الاحزاب بل بالعكس المنتسب للحزب هو الذي يدفع الاشتراكات الحزبية الشهرية والهبات على ان لا تتجاوز حدود المعقول وكل حزب حسب حجمه وثقله.

٦- يجب ان تكون ابنية ومقرات الاحزاب مأجورة او مملوكة للحزب ولا يمكن استغلال اي عقار عائد للدولة او تم استملاكها للأغراض الحزبية بالقوة او بدون سند رسمي.

المراجع

١- الدستور العراقي

٢- مشروع دستور اقليم كوردستان

٣- مشكلات الدستور العراقي
(الدكتور منذر الفضل)

٣- فكرة مشروع اقليم كركوك بين الرفض والقبول (رؤية فكرية)
(م.د .طارق عبد الحافظ الزبيدي)

٤- الفدرالية واللامركزية في العراق
(الدكتور عبد الجبار احمد)

في النهاية اود قول ان الاختلاف ليس سلبيا دائما بل
قد تكون حلا لكثير من المشاكل التي تحتاج الى
افكار مختلفة ومتنوعة.

صورة لجزء من قلعة كركوك التاريخية

كتاب اقليم كركوك المستقل

هذا الكتاب يبحث في جعل كركوك اقليما مستقلا بدراسة الأسباب وعوامل النجاح والاقتراحات حول طبيعة النظام السياسي وتقاسم الموارد والاستفادة منها بشكل شفاف وواضح ومدروس.

التوازن هو مفتاح حل قضية كركوك فالسياسة الناجحة هي معرفة كيفية إقامة التوافق بين القوى المحلية والعالمية بصورة تفضي الى ديمومة البقاء مع الأهداف التي خطط ورسمت لها.